

في السماع والمؤنثات السماعية

الدكتور محمد حسن ابراهيم

قسم اللغة الانجليزية / كلية الآداب / الجامعة الاردنية

يكاد المحدثون من العرب المهتمون بالدراسات اللغوية يجمعون على ان النحو العربي الذي وصلنا عن السلف يسوده الخلط والاضطراب في بعض ابوابه على الاقل ، ومن اجل ذلك ظهرت ولا تزال محاولات لادخال بعض الاصلاحات واجراء شيء من التغيير في هذا النحو بما يتلاءم وظروفنا اللغوية والتعليمية الحاضرة .

كانت هناك اسباب عدة ادت الى هذا الخلط والاضطراب ، وليس يعني هذا البحث في هذه الاسباب بالتفصيل ، وانما سأقصر الحديث على قضية او اثنتين من القضايا التي ادت الى ما ادت اليه من تعقيد النحو العربي التقليدي تعقيدا ادى في بعض الاحيان الى القول بآراء متناقضة في قضية لغوية او نحوية واحدة .

في نظري ان اهم اسباب الاضطراب والخلط في بعض الامور النحوية التي خلفها لنا السلف كان غياب نظرية لغوية علمية سليمة ومنهج قويم للدراسة اللغوية والنحوية في الوقت الذي كان فيه السلف يحاول ان يرسي قواعد اللغة العربية . ولو قدر للعابرة والافذاذ من الاجداد الذين وقفوا حياتهم على دراسة العربية ان يعيشوا اليوم او بيعثوا من جديد ، ثم لو توفر لهم الاطلاع على ما توصل اليه علم اللغة الحديث من نظريات ومناهج في دراسة اللغة لاعادوا النظر في معظم آرائهم ، ولوافقوا على كثير من التعديلات والتغييرات التي نادى وينادي بها المحدثون من ابناء العربية ودارسيها . ولا شك في ان من اولى القضايا التي كان السلف سيعيد النظر فيها هي قضية السماع في اللغة وما بني عليه من قواعد نحوية ونظريات لغوية .

من المعروف والمشهور عن النحاة العرب انهم سعوا في تبرير قواعدهم الى استنباط
علل كثيرة ، وقد تطرف البعض في استنباط هذه العلل ، وبخاصة المتأخرين من النحاة ،
بحيث ان كثيرا من هذه العلل لا يمت الى اللغة بصلة ، بل يعتمد في احيان كثيرة على امور
غيبية او على الحدس .

ورغم توسع النحاة العرب في استنباط العلل النحوية الا انهم لجأوا في بعض الاحايين
الى حجة السماع عن العرب في تبرير بعض الامور والظواهر اللغوية التي لم يتمكنوا من
تعليلها على نحو ما عللوا غيرها من القضايا ، كأن يقولوا في تبرير كلمة او صيغة شاذة بانها
هكذا سمعت عن العرب ، او كأن يخصص احدهم بابا في « المؤنثات السماعية » ، او كأن
يقول قائل بانه ليس هناك من قاعدة عامة لمعرفة اوزان وصيغ جموع التكسير لان هذه
الصيغ والاوزان « سماعية » ، او كما قالوا في حركة عين الماضي والمضارع الثلاثي التي ليس
لها قاعدة عامة لضبطها لان هذه الحركة هي ايضا « سماعية » .

قبل ان امضي قدما في موضوع البحث اودّ ان اشير الى الفرق بين ثلاثة استعمالات
مختلفة لمصطلح « السماع » كما ورد في مؤلفات النحاة العرب .

اما الاستعمال الاول فيمكن التمثيل له بتعريف ابن الانباري للسماع بانه « الكلام
العربي الفصيح ، المنقول بالنقل الصحيح ، الخارج عن حد القلة الى حد الكثرة ... » (١)
وهذا النوع من السماع سليم لا غبار عليه - كما ساوضح بعد قليل - وليس هو الذي يعني
الحديث ، منه هنا .

والاستعمال الثاني للسماع عند النحاة العرب كان للدلالة على عدم وجود قاعدة عامة
يمكن تطبيقها على قضية لغوية برمتها ، وعلى عجز النحاة عن صياغة القواعد العامة في بعض
الاحيان كما في جموع التكسير وحركة عين المضارع الثلاثي وغير ذلك .

اما الاستعمال الثالث لمصطلح السماع فهو للدلالة على « ما ورد من كلام بعض العرب
الخلص مخالفا للكثرة في بعض النواحي ، ويحكمون عليه (اي النحاة) بانه يحفظ ولا يقاس
عليه . » (٢)

(١) ابن الانباري ، لمع الدلالة في اصول النحو (دمشق ، ١٩٥٧) ، ص ٥٨١ .
(٢) عباس حسن ، اللغة والنحو بين القديم والحديث (القاهرة ، ١٩٦٦) ، ص ٣٩ .

والسؤال الآن : ما هو موقف علم اللغة في العصر الحديث من قضية السماع هذه ؟
ان علم اللغة الحديث يقرر بان السماع هو من اهم المصادر التي يعول عليها في دراسة اللغة ،
والسماع هنا يعني ما يتفوه به اصحاب لغة ما . كما يقرر علم اللغة اليوم بان المادة اللغوية التي
هي جذيرة اكثر من غيرها باهتمام الدارسين هي اللغة التي تسمع من افواه الناطقين بها . ولكن
علم اللغة الحديث لا يتوقف عند هذا الحد ، اي انه لا يكتفي بوصف ما يسمع من اهل اللغة
والناطقين بها ، بل ان ما يسمع من كلامهم يشكل المادة الخام للدراسة اللغوية ، ويسمى علم
اللغة بعد ذلك الى دراسة هذه المادة بعمق ، والى محاولة استنباط القوانين والقواعد العامة
الخاصة بتلك اللغة دون غيرها .

لقد قام علماء اللغة المحدثون ، ومنذ مطلع هذا القرن بصفة خاصة ، بدراسة عدد هائل
من اللغات الانسانية الحية والميتة ، وتوافرت لديهم نتيجة لذلك بعض القناعات التي من
اهمها انكار « السماع » بالمعنى الثاني من معانيه عند النحاة العرب ، اي بمعنى عدم وجود
قاعدة عامة او قانون شامل ، في اي مجال من مجالات اللغة . ان اللغة ، اية لغة ، يسودها الترابط
والنظام ، وتسير وفق قواعد مطردة لا يتضح الكثير منها الا باتباع منهج معين للدراسة ،
وبالتعمق في النظر في اللغة واساليبها .

ونحن نعرف اليوم بعضا من الاسباب التي ادت بالنحاة الى استعمال السماع بمعناه
الثاني . فهؤلاء النحاة اعتمدوا في استقرائهم لقواعد العربية على لهجات عربية عدة لم تكن
تتفق في جميع المواضع ، ومع ذلك فانهم اتفقوا على « ان لغات القبائل العربية (التي نقلوا
عنها) على اختلافها صحيحة فصيحة ، وكل واحدة منها يصح الاخذ بها ، والقياس عليها . » (١)
بل ان بعض النحاة ذهب الى ابعد من ذلك بان اعتبر النادر من كلام العرب فصيحاً في
بعض الاحيان ، ولو لم يسمع الا من عربي واحد ، وفي هذا الصدد يقول القاضي الجرجاني
في « الوساطة » : « اما الالفاظ التي زعموا ان الشعراء تغردوا بها فانها موجودة عن ائمة
اللغة ، وعن ينتهي السند اليهم ، ويعتمد في اللسان عليهم . وانما نتكلم بما تكلموا به ،
وواحدهم كالجميع ، والنهر كالقبيلة ، والقبيلة كالامة . فاذا سمعنا عن العربي الفصيح
الذي يعتد حجة كلمة ، اتبعناه فيها ، وان لم تبلغنا من غيره ، ولم نسمع بها الا في كلامه . » (٢)

(١) عباس حسن ، اللغة والنحو ، ص ٣٨

(٢) نقلا عن عباس حسن ، اللغة والنحو ، ص ٣٦ - ٣٧ .

ونفس الموقف او ما يشبهه ، وهو القياس على الشاذ والنادر ، نجده عند بعض الأئمة من النحاة مثل الخليل بن احمد كما يستدل على ذلك من مطالعنا لكتاب سيبويه (١) — كذلك يؤثر عن اتباع مدرسة الكوفة النحوية ميلهم الى القياس كثيرا على الشاذ « مما احدث اختلاطا وتشويشا في نحوهم ، لما ادخلوه على القواعد الكلاية العامة من قواعد فرعية قد تنقضها نقضا. » (٢)

لهذه الاسباب وسواها وجد النحاة بين ايديهم احيانا مادة لغوية تجمعت لديهم من مصادر عدة وبطرق متنوعة ، فلم يتمكنوا في مثل هذه الاحوال من وضع قواعد عامة او صياغة قوانين مطردة لهذه المادة كما كان الامر بالنسبة لصيغ جموع التكسير وحركة عين الثلاثي المجرد وغير ذلك .

نعود الان للمعنى الثالث لمصطلح السماع كما استعمله النحاة القدماء ، وذلك للدلالة على ما ورد من كلام بعض العرب الفصحاء مخالفا للكثرة في بعض النواحي ، فقالوا بان هذا الضرب من كلام العرب يحفظ ولا يقاس عليه . هذا المفهوم للسماع سليم لا غبار عليه ايضا ، اذ من المعروف ان جميع اللغات الانسانية لا تخلو من الشواذ التي لا تصدق عليها القواعد اللغوية العامة ، ولا يقاس عليها . غير ان النحاة العرب تجاوزوا الحد احيانا في هذا المجال بان توسعوا في استعمال الشواذ وتأويلها بصورة بعيدة كل البعد عن اللغة وواقعها ، وبأن اقيموا في باب الشواذ الكثير مما ليس بشاذ ، وتكلفوا البحث عن الشواذ دونما مبرر ، فكان ان ازدادت قوائم الشواذ وتضخمت بدلا من ان يحدث العكس كما هو مألوف في اللغات الاخرى .

ولكي لا يظل الحديث في هذه القضية منحصرًا في مجال العموميات الغامضة سأتناول هنا بالبحث المفصل قضية المؤنثات السماعية في النحو العربي التقليدي ، محاولا الكشف عن التناقضات الكبيرة والتعقيدات التي لا متبر لها على الاطلاق ، والتي تحفل بها كتب اللغة والنحو في قضية حيوية بالنسبة لاعتنا ، هي قضية التذكير التأنيث .

لعل مسألة التذكير والتأنيث في العربية كانت اكثر قضية نحوية فردية شغلت النحاة العرب في مختلف العصور . فقد تحدث الكثيرون منهم في هذه المسألة ، وألف بعضهم

(١) انظر جعفر عباينة ، وضع الخليل بن احمد لاصول النحو البصري وفروعه (رسالة ماجستير ، جامعة القاهرة ، ١٩٧٠) ص ٤٥ وما بعدها .

(٢) شوقي ضيف ، المدارس النحوية (القاهرة ، ١٩٦٨) ص ١٦١ .

الرسائل والكتب القصيرة التي خصصوها للكلام عن التذكير والتأنيث ، ولم تكن مسألة التذكير والتأنيث مشكلة بصورة عامة ، فمن المعلوم ان معظم الاسماء في العربية متفق اما على وجوب تذكيرها او تأنيثها طبقا لقواعد عامة معروفة ، وانما تأتت المشكلة من وجود بعض الاسماء الشاذة في العربية التي لا تنطبق عليها هذه القواعد العامة في التذكير والتأنيث ، وهذه المجموعة من الاسماء هي التي اطلق عليها نحائنا اسم « المؤنثات السماعية » والقوا فيها كتبها ورسائل مستقلة ، او خصصوا لها ابوابا مفصلة في مؤلفاتهم . كما ان قضية المؤنثات السماعية شغلت بال بعض المحرثين ، فتعرضوا لهذه القضية بالنقد ومحاولة الاصلاح ، كما فعل احمد امين الذي يرى بان « من اصعب الابواب وأكثرها خلطا في اللغة العربية المذكور والمؤنث » . (١) وقد دفعه هذا الاعتقاد الى تقديم اقتراحات الى مجمع اللغة العربية في القاهرة في شكل قواعد مبسطة للتخلص من هذه الصعوبة وهذا الخلط في التذكير والتأنيث وتتلخص اقتراحات احمد امين في النقاط الثلاث التالية :

(١) جواز تأنيث كل مؤنث او صفة للمؤنث بالحق تاء التأنيث بآخره فنقول : هي كاعبة وناهدة بدلا من المشهور كاعب وناهذ .

(٢) كل ما لم يرد فيه نص ، فالانثى ما كان بآخره تاء مربوطة ، وما غير ذلك مذكر .

(٣) كل اسم مؤنث تأنيثا غير حقيقي ، كاسماء الجهاد ، يجوز تذكيره وتأنيثه كالذلو والارض والبئر والسماء ، « لما حكى صاحب المصباح عن ابن السكيت وابن الانباري اذ قالوا : العرب تجترىء على تذكير المؤنث اذا لم تكن فيه علامة التأنيث » (٢)

غير ان المجمع لم يوافق - للأسف - على هذه المقترحات . ولست ارى سببا لهذا الرفض من قبل المجمع سوى ارادة التمسك بكل ما خلفه السلف ، وكأن كل ما ورثناه من

(١) احمد امين ، اقتراح ببعض الاصلاح في متن اللغة مجلة ، مجمع فؤاد الاول للغة العربية ، مجلد ٦ (١٩٥١) ص ٩٠ .

(٢) احمد امين ، اقتراح .. ص ٩٠

تراث الآباء والاجداد مقدس لا يجوز المساس به . ولو ان بعض اعضاء المجمع قاموا بدراسة مفصلة لمشاكل التذكير والتأنيث كما اوردتها كتب النحو لرأوا ان احمد امين كان محقا فيما قلناه ، ولواقفه على بعض مقترحاته على الاقل . وفيما تبقى من هذه الدراسة سأعرض بشيء من التفصيل الى مسألة « المؤنثات السماعية » كمثال لاستعمال النحاة لمصطلح السماع بالمعنى الثالث الذي اسلفنا الحديث عنه وسأحاول ان ابين كيف ان بعضا مما قالوه في هذا الصدد بجانب الصواب والمنطق ، ويبعد عن ان يكون مأخوذا من واقع اللغة او مبنيا عليه .

قام احد الباحثين العراقيين قبل بضع سنوات بتتبع مصنفات النحاة العرب في باب المؤنثات السماعية ، فجمع كل الاسماء التي اوردتها كتبهم في قائمة واحدة مرتبة على حروف المعجم ، فبلغ عدد هذه الاسماء (٢٤٢) اسما . (١) وتشمل المصادر التي اعتمد عليها هذا الباحث مصادر قديمة مثل ادب الكاتب لابن قتيبة (القرن التاسع الميلادي) والذي يقول عنه بأنه كان اول من جمع المؤنثات السماعية (٢) ، ومصادر حديثة نسبيا تعود في تاريخها الى القرنين الثامن عشر والتاسع عشر . (٣)

انتقل الان الى شيء من النقد المفصل والتحريض لما تشتمل عليه هذه القائمة من المؤنثات السماعية ، وسأسرد هذه الانتقادات في بضع ملحوظات على النحو التالي .

(١) اول ما يسترعي انتباه المتفحص لمجموعة الاسماء التي يطلق عليها اسم المؤنثات السماعية هو انه من مجموع ال (٢٤٢) اسما التي اوردتها المصادر المختلفة هناك حوالي مائة اسم منها لم يورده سوى مصدر واحد الى ثلاثة مصادر من بين العديد من المصادر التي تعرضت لهذا الموضوع . والاضطر من ذلك ان المصادر التي تورد مؤنثات سماعية لم ترد في مصادر اخرى هي مصادر متأخرة نسبيا ، مثل منظومة البيهوشى (القرن الثامن عشر) وجامع الشواهد (القرن التاسع عشر) وهذه الحقيقة تجعلنا نتساءل : هل هؤلاء المتأخرون اكثر دراية باللغة من اوائل النحاة ؟ ان اهمية هذا السؤال تتأني من حيث ان الامر يتعلق بقضية « سماعية » وبالسليقة اللغوية للعرب الذين نقل عنهم النحاة وعلى كلامهم بنوا قواعدهم ،

(١) محمد الخال ، مقدمة المؤنثات السماعية ، مجله المجمع العلمي العراقي

مجلد ١٣ (١٩٦٦) ص ٣١٠ - ٣٣٩ ، مجلد ١٤ (١٩٦٧) ، ص ١٢١ - ١٥٠ .

(٢) محمد الخال المؤنثات السماعية ، ٣١١/١٣ .

(٣) انظر نفس المصدر ، ٣١١/١٣ - ٣١٣ .

وحوله الفوا كتبهم . كيف اذن والحالة هذه يورد هؤلاء المتأخرون قرابة مائة اسم من
المؤنثات السماعية مما لم يتعرض له القدماء ولم يشيروا اليه بشيء مثل : صلح ، عنبر ، فؤاد ،
وغيرها ؟

على ان هناك امرا ثانيا يسترعي الانتباه في ما جمعه المتأخرون ، وهو تكلفهم الواضح
في تخير الغريب من الالفاظ التي عفا عليها الزمن ولم تعد موجودة الا في بطون المعاجم .
فاذا نحن امعنا النظر قليلا وجدنا ان السبب في تأنيث غالبية هذه الاسماء التي انفرد المتأخرون
بذكرها هو اما كونها مرادفات لاسماء مؤنثة ، او كونها صفات لاسماء مؤنثة . وهذه بعض
الامثلة : تبارك (سكين) ، حلاق (المنية) ، حفت (قبة) ، صالب (حمى شديدة) ،
طوي (اسم بئر قرب مكة) ، فحث (قبة) كاسر (عقاب) ، كحل (مئة شديدة
مجدة) . ويعجب المرء لماذا خص بعض النحاة هذه الاسماء والصفات دون غيرها بالذكر ،
اذ لو ان احدا اراد ان يسوق كل مرادف وصفة لكل اسم مؤنث في عداد المؤنثات السماعية
ليبلغ عدد ما يدعى بالمؤنثات السماعية عشرات الالوف .

(٢) يلاحظ ان ما يقرب من ثلثي الاسماء التي اوردها المصادر المختلفة بحوزتها ،
طبقا لهذه المصادر ، التذكير والتأنيث . ولكن هل يعقل هذا ؟ هل يعقل ان العربي القديم
كان يذكر بعض الاسماء ويؤنثها كما يعن له وبدون اي ضابط ؟ اني اجزم بان الحال لم يكن
كذلك ، وان هناك ثلاثة امور على الاقل تفسر لنا جواز التذكير والتأنيث في كل هذا العدد
الكبير من الاسماء :

الامر الاول هو اللهجات العربية التي اعتمد عليها النحاة الاوائل في وضع مؤلفاتهم
وتصانيفهم في النحو ، اذ من المعلوم ان النحاة اخذوا عن بعض القبائل العربية دون غيرها
لاسباب بينها ، فاخذوا مثلاً عن قيس وتميم واسد وهذيل وغيرها ، وافترضوا ان ما
جمعه من لغة هذه القبائل ، ولا شيء سواه ، هو اللغة العربية . ومن المعقول جدا ان
نفترض - كما اسلفنا في البداية - ان لهجات هذه القبائل لم تكن متجانسة تماما ، ولم تتفق
بعضها مع بعض في جميع المواطن ، فربما عومل اسم ما معاملة المذكر في لغة احدى القبائل
ومعاملة المؤنث في لغة قبيلة اخرى .

ولسنا ننكر ان قدماء النحاة بشكل خاص وعوا هذه الحقيقة ، فاشاروا الى بعض الاختلافات بين اللهجات التي اعتمدها في بعض المواطن . ولكننا ننكر على المحذنين والمتأخرين سلبهم النحو القديم كثيرا من تسامحه ومرونته ، واقحامهم هذه الاسماء في باب المؤنثات السماعية . وما دام انه يجوز في هذه الاسماء التذكير والتأنيث ، فلماذا لا نترك للعربي المعاصر حرية اختيار الوجه الذي يرتأيه دون ان نملي عليه ذلك ، خاصة وانه ليس هناك وجه ثالث قد يختاره الانسان فيفضل السبيل .

والسبب الثاني لهذا العدد الكبير من الاسماء التي يجوز تذكيرها وتأنيثها هو الاختلاف في منهج النحاة ، وطريقة دراستهم للمادة اللغوية . فبينما نجد نحويا كسيبويه يأخذ السياق بعين الاعتبار ، فيعملل تذكير اسم ما او تأنيثه تبعاً للمعنى المراد من ذلك الاسم ، نرى اكثريه المتأخرين يوردون نفس الاسم على انه مما يستوي فيه التذكير والتأنيث دون اي اعتبار للمعنى . فبينما يذكر ابن سيدة ان اوقات الصلاة كالظهر والعصر والمغرب واجبة التأنيث ، دون ان يبين السبب في ذلك ، نرى سيبويه يقول ان التأنيث في هذه الحالة هو على ارادة الصلاة ، اي ان القائل « هذه الظهر » و « فأتني العصر » عنى هذه صلاة الظهر و « فأتني صلاة العصر » : اما ابو علي القالي فيقول بتذكير كل هذه الاوقات الا لمن اراد الصلاة ، فعليه ان يؤنثها (١) .

والامر الثالث والاخير الذي سأعرض له هو الاستشهاد بالشعر لاثبات تذكير اسم او تأنيث آخر . ومسألة الاستشهاد بالشعر لاثبات قاعدة نحوية او دحضها مسألة هامة تستحق منا اهتماما كبيرا ودراسة منفصلة لمعرفة اثرها في صياغة القواعد النحوية . واية قيمة لقاعدة نحوية تبنى على اساس بيت واحد من الشعر بغض النظر عن قائله ، وبغض النظر عن ضرورات الوزن او القافية التي حتمت على الشاعر ان يأتي ببيته على هذا النحو او ذاك ؟ وفيما يتعلق بالتذكير والتأنيث نعثر احيانا على من يستشهد بوجوب تأنيث اسم ما لان ذلك الاسم ورد مؤنثا في بيت من الشعر . فهذا مصدر من القرن التاسع عشر ينفرد بذكر كلمة « حمام » على انها مما يجب تأنيثه لورودها مؤنثة في بيت شعر من القرن الثامن عشر : (٢) .

هاجك البرق ام نسيم يماني ام حمام رقت على الاغصان

(١) انظر محمد الخال ، المؤنثات السماعية ١٢٨/١٤

(٢) نفس المصدر ٣٢٣/١٣ .

ولم يخطر ببال المؤلف الفاضل ان الشاعر لو ذكر فقال « رق » بدلا من « رقت »
لاختل وزن البيت ، ومن هنا كان اضطرار الشاعر الى تأنيث الفعل .

وهكذا فلو ان النحاة أخذوا هذه الأمور الثلاثة بعين الاعتبار — وهي اختلاف
اللهجات والسياق والضرورات الشعرية — لاستغنوا عن ذكر القسم الاكبر من الكلمات التي
قالوا بأنها من المؤنثات السماعية .

(٣) تنبه علماء اللغة في العصر الحديث الى وجهين من وجوه التعبير اللغوي ، أطلقوا
على أحدهما اسم المبني أو الشكل (Expression) ، وأطلقوا على الآخر المعنى أو المضمون
(Content) ، ولا حظوا الدور الذي يلعبه كل منهما في اللغة . ولكن نحونا التقليدي
ومصادره تخاطب بين هذين الأمرين خلطاً كبيراً لم ينتج عنه سوى التعميد والفوضى لدى
التعرض لموضوع التأنيث .

ولكي نستدل على دور كل من المبني والمعنى أو الشكل والمضمون في النظام اللغوي
للعربية نسوق مثلاً من القضية التي نحن بصدددها . فكلمة « جريدة » مثلاً ليس في معناها أو
دلائها ما يشير الى ان ما تدل عليه هذه الكلمة هو أنثى ، وانما مبناها أو شكلها هو الذي
يشير الى كونها اسماً مؤنثاً ، حيث انها تنتهي بالتاء المربوطة التي هي أهم علامات التأنيث
في العربية ، في حين ان كلمة « أم » تنقصها مثل هذه العلامة ، ولكن حيث انها تدل
بصورة غير مبهمة على أنثى وجب تأنيثها . ونفس القول يسري على اسم مثل « معاوية »
التي تعامل معاملة المذكر رغم وجود علامة التأنيث فيها ، وذلك لان معناها يدل دلالة
واضحة على وجوب تذكيرها .

ولعل هناك من يحتاج على هذا القول بأن نحائنا قد ميزوا بين المؤنث اللفظي والمعنوي ،
والمؤنث المجازي والحقيقي . وهذا صحيح في ظاهره فقط ، اذ ان نحائنا أهملوا هذا التفريق
في أحيان كثيرة ولم يطبقوه عملياً ، فبقيت هذه مسألة نظرية في أغلب الاحيان . فنحن لو
تأملنا مجموعة المؤنثات السماعية لوجدنا ان نحونا التقليدي لم يوفق الى التمييز بشكل واضح بين
المبني والمعنى في الكلام ودور كل منهما في القوانين والقواعد اللغوية . ففي حين أجمع النحاة
على وجوب تأنيث « أذن » نجد من يبرز من بينهم ليذكرونا بأن هذه الكلمة يجب تذكيرها

إذا استعملت بمعنى « رجل » ، وهذا خلط لا داعي له بين المعنى والمبنى . ونفس القول ينطبق على الأمثلة التي أوردناها سابقاً عند الحديث عن إهمال بعضهم للسياق ، وعلى كلمة « ناب » التي قالوا إنها مؤنثة إن أريد بها الناقة ، ومذكورة إن دلت على أحد الأسنان .

إن الأسماء القليلة التي ذكرها النحاة والتي قد تذكر أو تؤنث طبقاً للمعنى الذي تدل عليه الكلمة ليست هي كل شيء ، فهناك العديد من الأسماء بالاضافة الى ما ذكره مما يجوز فيه التذكير والتأنيث تبعاً للمعنى المقصود من الاسم . وكان الأولى بالنحاة ان يضعوا قاعدة عامة تنطبق على كل اسم يمكن اطلاقه على انسان او حيوان ، ويقولوا بأن الاسم اذا أريد به ذكر وجب تذكيره لغوياً ، وإن أريد به أنثى كان مؤنثاً .

(٤) تشتمل مجموعة الأسماء التي نحن بصدددها على عدد من أسماء الجنس والجمع أذكر منها على سبيل المثال : حمام ، خيل ، جراد ، طباع ، عجم ، عرب ، غنم ، إنس ، جن ، إبل ، نخل ، نخل . ولسنا ندرى السبب الذي جعل النحاة يسوقون هذه الأسماء دون غيرها من أسماء الجنس والجمع في باب المؤنثات السماعية ، اذ من المعلوم ان كتب النحو القديمة تكاد تجمع على القول بتأنيث جموع التكسير وأسماء الجنس والجمع . والأدهى من ذلك ان المصادر تختلف اختلافاً بيناً في نظرتها حتى الى هذه الأسماء القليلة التي أوردتها وتعرضت لها بالذكر مما يزيد من البلبلة والاضطراب في هذا الباب ، باب التذكير والتأنيث . فمثلاً نجد ان بعض مصادرنا أوجبت التأنيث في « النخل » ، ولكنها أجازت التذكير والتأنيث في « النخل » ، دون أن نعلم سبباً منطقياً لذلك . كذلك قالوا بوجوب تأنيث كل من « خيل » و « غنم » ويجواز الوجهين في « إبل » ، هذا رغم التشابه الكبير بين هذه الأسماء اما من حيث المعنى او المبنى .

(٥) رغم براعة النحاة العرب في استقصاء العلل النحوية ومحاولة استخراجها بشنى الطرق والتأويلات ، فان الانسان لا يسهه الا ان يعبر عن عدم اقتناعه ببعض العلل التي ساقوها للتدليل على وجوب تأنيث اسم او تذكير آخر ، لان مثل هذه العلل لا يمكن ان تكون تعبيراً عن الواقع اللغوي للناطقين بالعربية ، ولا عن حقائق اللغة العربية . والبك بعض الامثلة .

أجاز النحاة تذكير كلمة « درع » وتأنيثها ، وقد علل البطلوسي في شرح الفصيح ذلك بقوله : كان بعض أشياخنا يقول انما ذكر درع المرأة (قيصها) وأنت درع الرجل لان المرأة لباس الرجل وهي أنثى ، فوجب ان يكون درعه مؤنثة ، والرجل لباس المرأة وهو مذكر فوجب ان يكون درعها مذكراً . وكان يحتج على ذلك بقولة تعالى : « هن لباس لكم وانتم لباس لهن » (١) .

قال بعضهم ان « السلطان » بمعنى الوالي مؤنثة لان السلطان جمع سليط ، وهو الزيت ، كأنه به يضيء الملك (٢) .

أجازوا التذكير والتأنيث في « عنق » ، ووضع ابن دريد قاعدة لذلك هي ، اذا قلت عنق بسكون الثاني ذكرت ، واذا انقلت الثاني (ضممت) انثته (٣) .

(٦) الأدهى من التعليل المتكلف المصطنع الذي مثلنا له في الفقرات السابقة هو ان يعثر الانسان على بعض الأسماء التي يجب تذكيرها طبقاً لكل القواعد المعروفة ، ولكن بعض النحاة يقول بوجوب تأنيثها . هذه الأسماء واجبة التذكير ، لا لبس في ذلك ولا شبهة ، ولا ندري على الاطلاق السبب الذي جعل بعض نحائنا يقول مثلاً بوجوب تأنيث « يعرب » ابن قحطان وابو اليمن ، اذ ليس في العربية اسم رجل واحد مؤنث ، او اسم أنثى مذكر لماذا ، اذن ، وقع اختيارهم على هذا الاسم ؟ كذلك لماذا اختار بعض النحاة اسم جبل هو « شمام » وقالوا بوجوب تأنيثه ، مع ان أسماء الجبال عامة تذكر ؟ هل صحيح ان هؤلاء النحاة سمعوا العرب الفصحاء تعامل هذين الاسمين معاملة المؤنث ؟ ألا تكفيينا هذه الحالة وحدها لادخال الشك الى أنفسنا بأن بعض النحاة على الأقل لم ينقلوا لنا دائماً ما كانت تقولاه العرب ؟ الا نعرف من كتب اللغة القديمة بأن المماحكات والتنافس بين بعض النحاة كان يدفع بهم أحياناً الى الدس والاختلاق ورشوة بعض الأعراب ليقولوا برأي يخالف رأي خصومهم كما نعلم من المسألة الزنبورية ؟

(١) محمد الخال ، المؤنثات السماعية ٣٢٥/١٣

(٢) نفس المصدر ، ٣٣٥/١٣

(٣) نفس المصدر ، ١٣٠/١٤ .

(٧) قال بعض النحاة بوجوب تأنيث كل من « جهنم » و « سقر » و « سعيير » ويجوز التذكير والتأنيث في « النار » و « الجحيم » . ولكن كيف نبرر هذا التناقض وعدم الاطراد في معاملة هذه المفردات المترادفة في المعنى ؟ ونفس التساؤل يبرز حين نعلم انهم قالوا بوجوب التأنيث في « يسار » ويجوازه في « شمال » (ضد اليمين) . ومرة اخرى : هل حقاً ان فصحاء العرب كانوا يتكلمون هكذا وبهذه الصورة المضطربة التي لا يحكمها قانون او قاعدة .

(٨) يفهم من اصطلاح « المؤنثات السماعية » بانها تلك الاسماء التي لا تدل من معناها على وجوب تأنيثها ، او التي لا توجد فيها علامة ظاهرة توجب تأنيثها . وعليه فلنساند ندرى لماذا ادرج النحاة الاسماء التالية وغيرها في عداد المؤنثات السماعية ، مع ان تأنيثها واضح اما من حيث المعنى او الشكل : اروية (ضأن الجبل) ، حائل (الانثى من اولاد الابل ساعة توضع) ، رخل (الانثى من اولاد الضأن) ، سقاية ، الخ .

اكتفي بهذا القدر من التعليق على قائمة المؤنثات السماعية كما وردت في مختلف كتب اللغة والنحو ، مع ان المرء يستطيع ان يلاحظ امور اخرى ، ولكن المقام سيطول بنا ان نحن فعلنا ذلك وكل ملحوظة من الملحوظات السابقة تكفي وحدها الى اثاره الشك والتساؤل في انفسنا ، كما تكفي لتكون حافزا لنا للنظر الى تراثنا اللغوي والنحوي نظرة الناقد المتفحص ولنكون عاملا حاسما في دفعنا الى بذل المزيد من الجهود لاصلاح النحو ، وعدم التزمّت والتشبّه بكل ما خلفه لنا السلف . ولو سلم النحاة من المزالق التي اشرنا اليها آنفا لاكتفوا بايراد بضعة اسماء فقط مما يندرج في باب « المؤنثات السماعية » ، مثل عين ويد وحرب وشمس ، بدلا من المجموعة الكبيرة التي نعرض عليها في كتبهم .

وكما المحت في بداية المقال ، فاني لم اختر الخوض في موضوع التذكير والتأنيث كغاية في ذاته ، وانما اردته وسيلة لغاية ، وهي غاية الكشف عما قد يكمن في مصادرنا النحوية من مغالطات وتناقضات احيانا ، فالامر لا ينحصر في موضوع التذكير والتأنيث ، بل يتعداه الى موضوع النحو بأكمله .

من هنا كانت الضرورة واجبة وملحة لاعادة النظر في النحو العربي القديم ومن هذا المنطلق - منطلق احتمال وجود الخطأ والتحري عنه - يجب ان تبدأ جهود المصلحين .

* اتقدم بالشكر الى الزميل الدكتور نهاد الموسى من قسم اللغة العربية لتفضله بقراءة مسودة هذا البحث وابدائه ملاحظات قيمة على بعض ما ورد فيه ادت الى ادخال تحسينات عليه .

مبنى كلية التربية - بغداد

